

#### نظرة عامة

يعتبر القطاع الصناعي القطاع الرائد في اقتصادات الدول العربية من حيث حجم المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي التجارة الخارجية، وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل ومساهمة القطاع في تشغيل القوى العاملة. ويعتبر قطاع الصناعة ومنذ عدة عقود قاطرة لقيادة الاقتصاد العربي، وإن تأثر مؤخراً جراء انخفاض أسعار النفط وكميات الإنتاج منه وانخفاض الطلب الخارجي لاستمرار تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي من جهة، والتطورات التي تمر بها بعض الدول العربية.

بلغ الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية في عام 2014 حوالي 1214 مليار دولاراً بما يمثل نحو 44 في المائة، من الناتج المحلي الإجمالي العربي، مسجلاً بذلك تراجعاً بنسبة 5.1 في المائة، مقارنة بعام 2013، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 8.5 في المائة نتيجة تراجع أسعار صادرات النفط الخام وكميات إنتاجه. بالمقابل حققت الصناعات التحويلية نمواً إيجابياً في عام 2014 بلغ حوالي 9.0 في المائة، بالمقارنة مع العام السابق. وساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لنحو 17.4 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية، كما ساهم في تسريع التنمية وتحسين مستويات المعيشة في معظم الدول العربية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي لعام 2014 حوالي 3530 دولار. وتجاوزت الصادرات من منتجات الصناعات الاستخراجية والتحويلية نحو 90 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

سجلت الصناعات الاستخراجية حصة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بلغت نسبتها نحو 34.2 في المائة، أي أكثر من ثلث الناتج العربي لعام 2014، هذه المساهمة العالية تركز الأهمية والدور الكبيرين للصناعات الاستخراجية في الاقتصاد العربي، والتي تجلت في النهضة التنموية الإنتاجية والخدمية وفي التنمية البشرية التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال النصف قرن المنصرم، وبوجه خاص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأظهرت مؤشرات أداء الصناعات التحويلية نتائج إيجابية، إذ سجلت القيمة المضافة للقطاع نمواً بنسبة 9.0 في المائة عام 2014، حيث ارتفعت من 248.5 مليار دولار في العام 2013 إلى 270.8 مليار دولار في العام 2014، وبذلك ساهمت الصناعات التحويلية بنحو 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، هذه النتائج الإيجابية هي محصلة تحسن في أداء معظم الصناعات التحويلية، حيث ارتفع ناتج نشاط قطاع التشييد عام 2014 بنسبة 8.7 في المائة عام 2014 بالمقارنة مع عام 2013، وإنتاج الإسمنت بنسبة 9.9 في المائة، من حوالي 214 مليون طن عام

2012 إلى 235 مليون طن عام 2013. وإنتاج الحديد والصلب بنسبة 6.1 في المائة، من حوالي 19.2 مليون طن عام 2013 إلى حوالي 20.4 مليون طن عام 2014. وإنتاج الأسمدة بنسبة 7.1 في المائة، من حوالي 51.4 مليون طن عام 2013 إلى حوالي 55.1 مليون طن عام 2014.

أظهرت مؤشرات تقييم مستوى تحقيق الأهداف الكمية للاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية للأعوام (2005-2014)<sup>(1)</sup> التي استهدفت تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7 في المائة على الأقل، أن معدل نمو الإنتاج الصناعي العربي خلال الفترة المشار إليها كمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 9.2 في المائة، بالمقارنة مع 7 في المائة للهدف المحدد في الاستراتيجية الصناعية. إلا أن هذا المعدل يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع معدلاته في دول نامية كثيرة خاصة في شرق آسيا. وقد تفاوتت نسب نمو الناتج الصناعي بين نمو الصناعات الاستخراجية والتحويلية، حيث بلغ متوسط كل منها على التوالي 8.8 في المائة و 10.6 في المائة.

وفي إطار التعاون والتكامل الصناعي العربي انتهجت الدول العربية سياسة إقامة المناطق والمدن الصناعية في مناطق محددة ومدروسة وعلى أسس مخططة هندسياً ومهنياً وبيئياً، وزودتها بالخدمات والبنى الأساسية وأقرت تشريعات مشجعة وجاذبة وحامية للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. وقد بلغ عدد هذه المناطق حوالي 250 منطقة/مدينة/مجمع صناعي، و 12 منطقة حرة تتصف بتوفير عدد كبير من فرص العمل ووجود استثمارات صناعية ضخمة.

## الناتج الصناعي العربي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في العام 2014 حوالي 1214 مليار دولار مقابل حوالي 1280 مليار دولار في العام 2013، محققاً انخفاضاً بنسبة بلغت 5.1 في المائة، ويعزى ذلك التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ تراجع سعر برميل النفط من 107.9 دولار إلى 59.5 دولار بين شهري يونيو وديسمبر من العام 2014. مضاف إليه انخفاض إنتاج النفط في سوريا، ليبيا، اليمن، تونس، قطر، الكويت، الامارات والجزائر لأسباب مختلفة، حيث بلغت نسبة الانخفاض الإجمالية نحو 1.4 في المائة. كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بين العامين 2012 و 2013 بنسبة 1.2 في المائة، توزعت بين الكويت، مصر، سورية والجزائر.

وقد ساهم القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي العربي للعام 2014 بحوالي 44 في المائة مقابل 47.1 في المائة في العام 2013. وتفاوتت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي على مستوى الدول حيث تراوحت بين 2.3 في المائة في جيبوتي و 80.2 في المائة في ليبيا. وتوزعت مساهمة قطاع الصناعة في

(1) استهدفت الاستراتيجية الصناعية العربية تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7 في المائة على الأقل، ورفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي لتصل إلى 20 في المائة على الأقل، وزيادة التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية لتصل إلى 15 في المائة على الأقل، وحفز الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 12 في المائة على الأقل، ورفع نسبة الصادرات الصناعية العربية من إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 45 في المائة على الأقل.

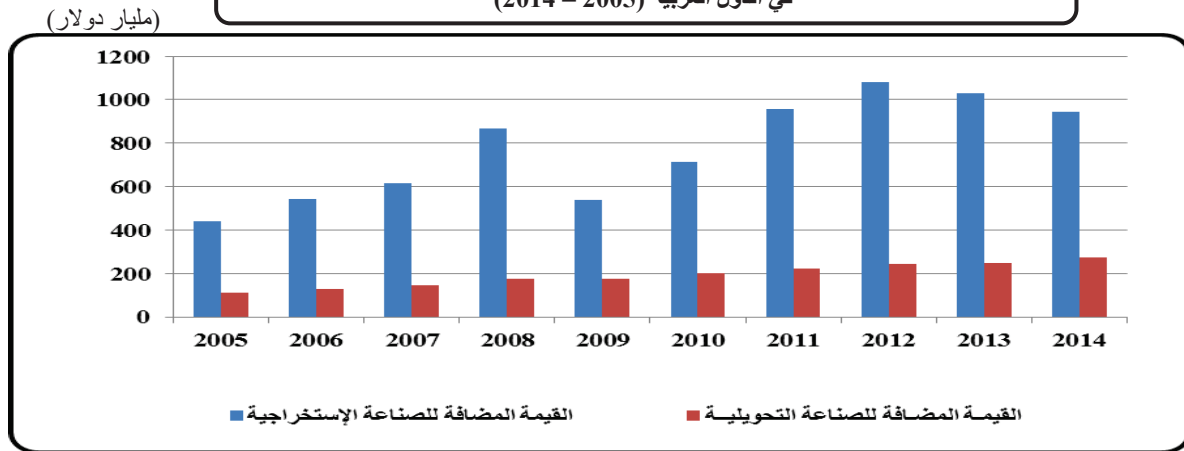
الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام 2014 إلى حوالي 34.2 في المائة للصناعات الاستخراجية، وحوالي 9.8 في المائة للصناعات التحويلية، الجدول (1).

الجدول رقم (1)  
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)  
(2014 – 2010)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (%)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	713.0	32.8	34.1	199.0	15.1	9.6	912.0	28.5	44.1
2011	956.0	34.2	40.1	223.0	11.8	9.4	1179.0	29.3	49.4
2012	1080.3	13.0	40.9	242.6	8.7	9.2	1322.9	12.2	50.1
2013	1031.5	4.5-	38.0	248.5	2.4	9.1	1280.0	3.2-	47.1
2014	943.4	8.5-	34.2	270.8	9.0	9.8	1214.2	5.1-	44.0

المصدر: الملحق (2/2)، (1/4)، (2/4)، (3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية (2014 – 2005)



المصدر: الملحق (1/4) و(2/4).

## الصناعات الاستخراجية

تمثل الصناعات الاستخراجية المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي في الدول العربية، إذ تشمل إنتاج النفط والغاز الطبيعي وخامات معادن النحاس والحديد، الزنك، الذهب، والخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس ومحاجر إنتاج مواد البناء. وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية مجتمعة في عام 2014 حوالي 943 مليار دولار، مقابل حوالي 1,032 مليار دولار في عام 2013، محققة نسبة تراجع بلغت حوالي 8.5 في المائة. ويعود سبب

ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع إنتاج بعض الدول العربية منه وزيادة الاستهلاك المحلي من الوقود، الملحق (1/4).

وتنتج ثلثي الدول العربية (14 دولة) النفط، وإن كان بكميات متفاوتة، وتراوح ذلك الإنتاج بين حوالي 10 مليون برميل في اليوم بالسعودية إلى حوالي 10 ألف برميل/ يوم في سورية. ويشكل النفط في معظم تلك الدول مكوناً أساسياً في الأداء الاقتصادي، إذ أن معظم الإنتاج العربي من النفط موجه للسوق العالمي، المحكوم بسلسلة عوامل جُلها تتحرك خارج إرادة المنتجين، مما جعله سلعة شديدة الحساسية لمتغيرات الأسواق. وشهدت أسعار النفط في العام 2014 تغيرات حادة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها وبزمن قصير. حيث انخفضت الأسعار خلال بضعة أشهر إلى دون النصف تقريباً، الأمر الذي أربك خطط وموازنات والتزامات الدول العربية المنتجة الرئيسية.

وقد أظهرت مؤشرات الإنتاج النفطي في الدول العربية في العام 2014 تراجعاً بلغ حوالي 1.4 في المائة، مقارنة بعام 2013، وشمل التراجع معظم الدول العربية المنتجة للنفط، مثل سورية، ليبيا، اليمن، تونس، قطر، الكويت، الإمارات والجزائر، وتراوحت نسب التراجع بين 67.7 في المائة في سورية و 1.0 في المائة في الإمارات والجزائر، واختلفت الأسباب من دولة لأخرى، فبعضها كان لأسباب فنية، وفي البعض الآخر كان لأسباب العرض والطلب وتشبع السوق، وثالثة لأسباب أمنية وإنتاجية نظراً للظروف الداخلية الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول المنتجة. بالمقابل شهدت دول عربية أخرى زيادات في إنتاجها النفطي خلال العام 2014 وشملت الزيادة إنتاج كل من مصر، والسودان، العراق، عمان، البحرين والسعودية وتراوحت تلك الزيادة بين 14.7 في المائة في مصر، و 0.6 في المائة في السعودية.

وخلال العام 2013 انخفض إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق داخلياً وخارجياً بنسبة حوالي 1.2 في المائة، حيث بلغ 585 مليار متر مكعب/ سنة. واستحوذت الدول العربية على 19.9 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية للغاز، حيث احتلت قطر المركز الأول عربياً تليها الجزائر، عُمان، اليمن، الإمارات، ليبيا، مصر. وفيما يتصل ببقية الصناعات الاستخراجية، أظهرت المؤشرات استقرار معدلات الاحتياطي والإنتاج من خامات الحديد، إنتاج الزنك، إنتاج الرصاص، وإنتاج الفحم الحجري وزيادات في إنتاج النحاس حوالي 33 في المائة وانخفاض محدود في إنتاج الفوسفات بلغ حوالي 0.5 في المائة، الملحق (5/4).

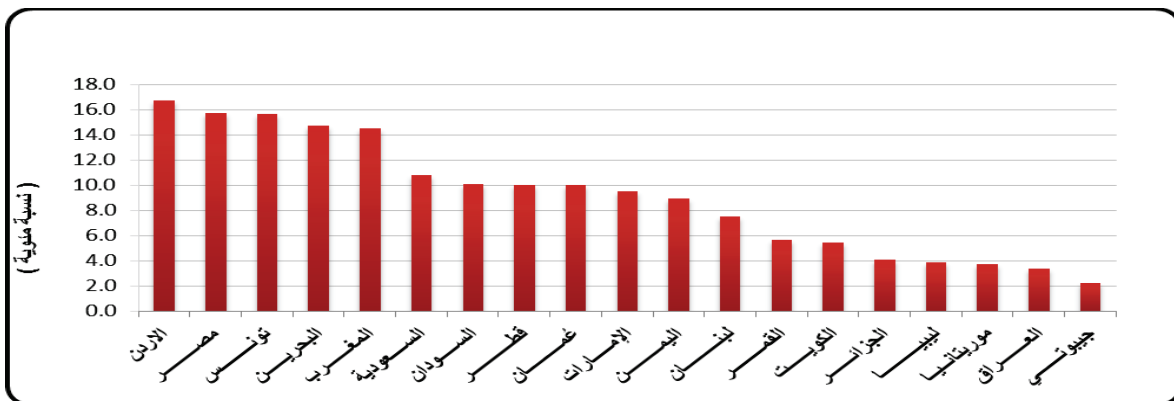
## الصناعات التحويلية

تستمد الصناعات التحويلية أهميتها في الدول العربية من كونها القطاع الانتاجي الواعد في تنوع مصادر الدخل وخفض البطالة بتأمين مزيد من فرص العمل والدخل، وخفض الواردات وتنمية الصادرات وتوطين التكنولوجيا وزيادة طاقة الوعاء الضريبي وخفض مستويات الفقر، أي تعزيز المفهوم الواسع للتنمية.

وضعت الدول العربية تنمية الصناعات التحويلية على أولويات أجنداتها التنموية بدء من اعتماد سياسة إحلال الواردات الصناعية، وانتهجت في سبيل ذلك سياسات الحماية الجمركية والإدارية والقانونية لصناعاتها وأحياناً عبر سياسات الدعم والتسعير غير الاقتصادي لبعض منتجاتها الصناعية وهي سياسات ذو حدين، فمن جهة مكنت هذه الصناعات المحمية والمدعومة من الاستمرارية والنمو، ومن جهة أخرى جعلتها غير قادرة على المنافسة من حيث الجودة والأسعار في ظروف الأسواق المفتوحة الداخلية والخارجية. وقد تعرضت معظم الصناعات التحويلية العربية للتراجع منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم بفعل انتهاج سياسات الانفتاح التجاري غير المدروس وبخاصة صناعات الغزل والنسيج، والصناعات الجلدية، ومؤخراً صناعات الصلب العربية، المهتدة من المنافسة الخارجية بالركود.

حققت الصناعات التحويلية العربية قدراً من النجاح وإن كان دون الطموحات إذا ما قورنت بما حققته دول نامية أخرى بنفس الفترة كدول شرق آسيا، وأمريكا الجنوبية، إذ لم تتعدى نسبة مساهمتها 9.8 في المائة في الناتج المحلي عام 2014. مع ذلك تظل أحد أهم القطاعات التنموية الواعدة. وقد أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي العربي للعام 2014 أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية بلغت حوالي 270.8 مليار دولار مقارنةً بـ 248.5 مليار دولار في العام 2013 وبمعدل نمو بلغ حوالي 9.0 في المائة. وتفاوتت معدلات النمو التي حققتها الصناعات التحويلية من دولة لأخرى، حيث حققت بعض الدول معدلات نمو أعلى من 10.0 في المائة، وهي بالترتيب اليمن 20.9 في المائة، السودان 19.3 في المائة، العراق 18.8 في المائة، الإمارات 15.8 في المائة، الجزائر 15.1 في المائة، ومصر 10.9 في المائة. وبالمقابل سجلت تلك الصناعة معدلات نمو تراوحت بين 5 في المائة و 10 في المائة في كل من قطر، موريتانيا، المغرب، القمر وجيبوتي والسعودية. وحققت تلك الصناعة معدلات نمو دون 5 في المائة في بقية الدول العربية. ومن حيث إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية على مستوى الدول فقد احتلت السعودية المركز الأول تليها مصر ثم الامارات، قطر، المغرب، الكويت، الجزائر، عُمان، السودان، تونس، العراق، الأردن، البحرين، لبنان، اليمن، ليبيا، موريتانيا، القمر، وجيبوتي، الملحق (2/4) والشكل رقم (2).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2014)



المصدر: الملحق (3/4).

### صناعات مواد البناء وحركة التشييد

تُعدُّ صناعات مواد البناء في الدول العربية بين أهم وأنشط الصناعات التحويلية وأسرعها نمواً، وذلك لنمو الطلب المتزايد على المساكن والمنشآت الخاصة والعامة والبنى الأساسية، وهي صناعات بدأت إحلاله وتحولت إلى الإنتاج بهدف التصدير أيضاً. وتشمل صناعات الإسمنت، الحديد، الألمنيوم، الزجاج، الأحجار، الأخشاب، كابلات الكهرباء، ومواد السباكة وغيرها من مواد البناء. وقد أسهمت تلك الصناعة في التوسع العمراني وتوفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. إذ ساهم قطاع التشييد في عام 2014 بناتج بلغ حوالي 175.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 161.7 مليار دولار عام 2013، وبنسبة نمو بلغت حوالي 8.7 في المائة. وسجلت أعلى معدلات حركة التشييد في الإمارات بناتج بلغ حوالي 40.7 مليار دولار تليها السعودية بناتج بلغ 40.6 مليار دولار، فالجزائر بـ 23.2 مليار دولار، ثم العراق 17.5 مليار دولار، ومصر بناتج بلغ حوالي 12.8 مليار دولار، وقطر بـ 11.9 مليار دولار بينما تراوح ناتج قطاع التشييد بين مليار وسبعة مليارات دولار في الأردن، اليمن، البحرين، لبنان، السودان، الكويت، عمان، المغرب، وسجلت بقية الدول قيم دون المليار دولار، الملحق (6/4).

تشير الخطط المستقبلية لمشروعات الإنشاء والتعمير في الدول العربية إلى أن قطاع البناء والتشييد سيشهد طفرة جديدة مع إعلان دول عربية عديدة عن خطط لبناء مشروعات بنى تحتية كبرى. فوفقاً لتوقعات إمارة الفجيرة للعشر سنوات القادمة تبلغ قيمة المشروعات المقبلة المعلن عنها من قِبَل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 2.8 تريليون دولار. وفي السعودية وحدها تتعدى قيمة المشروعات الإنشائية المخططة أو قيد الإنشاء حاجز 700 مليار دولار، وتشكل حوالي 48 في المائة من قيمة العقود الممنوحة بدول مجلس التعاون الخليجي، الذي يشهد حركة تشييد هائلة في سكك الحديد، والمنشآت الرياضية والسكنية، والمطارات، والموانئ. كما تخطط مصر والأردن، والجزائر، والمغرب، وغيرها لاستثمارات إنشائية كبيرة مستقبلاً لبناء مدن وبنى أساسية جديدة وتحديث البنية الأساسية القائمة. ويتوقع أن تسهم هذه التطورات الإنشائية المتسارعة في رفع معدلات استهلاك مواد البناء بصورة عامة والمنتجات المحجرية بصورة خاصة، حيث يتوقع بأن تصل حاجة السعودية وحدها إلى أكثر من 327 مليون طن من منتجات المحاجر في السنة، وتعد الإمارات العربية ثالث أكبر مصدر للمنتجات المحجرية في العالم بإنتاج بلغ 106 مليون طن ويخطط لرفعه خلال الخمسة أعوام القادمة بحدود 20 مليون طن إضافية، وتتقدم دولتي الكويت وقطر قائمة الدول المستوردة للمنتجات المحجرية الإماراتية<sup>(2)</sup>.

### صناعة الإسمنت

تزرخ المنطقة العربية بخامات ومخالات صناعة الإسمنت. وقد أسهم ارتفاع معدلات التشييد في الدول العربية، إلى نمو في الاستثمارات الصناعية في مجال إنتاج الإسمنت، حيث بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الإسمنت في عام 2013 حوالي 168 شركة وبطاقة إنتاج تصميمية بلغت حوالي 316.3 مليون طن، وبلغ الإنتاج الفعلي حوالي 235.3 مليون طن بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 9.9 في المائة.

(2) إمارة الفجيرة: توقعات مستقبلية، صحيفة الحياة، العدد 8860، 2014/11/23، ص22.

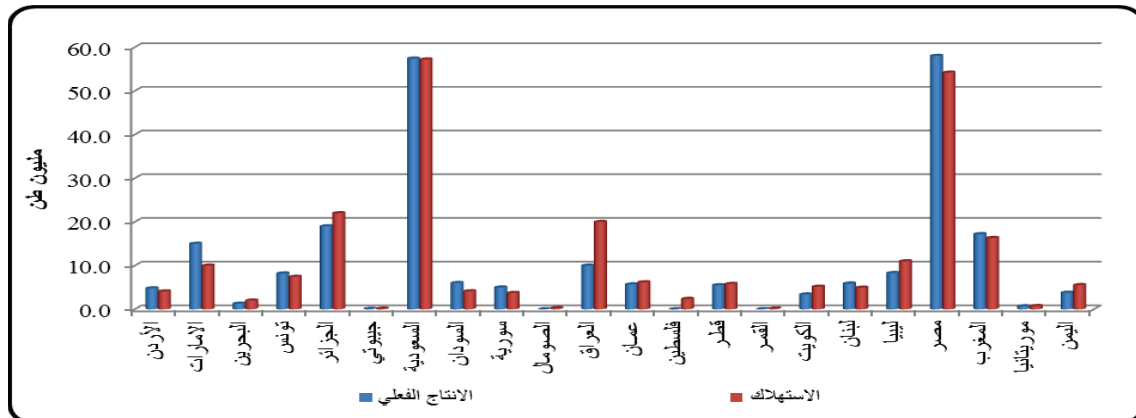
ووصل الطلب المحلي على الإسمنت بذات العام إلى حوالي 243.5 مليون طن وبمعدل نمو بلغ نحو 9.2 في المائة، وتم تغطية العجز البالغ حوالي 8.2 مليون طن بالاستيراد من الخارج. وشهدت معظم الدول العربية المنتجة للإسمنت زيادات متفاوتة في إنتاجها في عام 2013، مقارنةً بالعام السابق. فقد ارتفع إنتاج كل من ليبيا، السعودية، مصر، العراق، المغرب، الإمارات، اليمن، الكويت، تونس، الجزائر، جيبوتي، عمان وموريتانيا، بالمقابل حدث تراجع في إنتاج لبنان وسورية.

وخلال عام 2013 نما الطلب على سلعة الإسمنت في كل الدول العربية باستثناء سورية ولبنان وكانت أعلى مستويات ارتفاع الطلب في ليبيا حيث ارتفع من 4 مليون طن عام 2012 إلى 11 مليون طن عام 2013، ثم السعودية من 52.7 مليون طن إلى 57.2 مليون طن، فمصر من 51.1 إلى 54.2 مليون طن، والعراق من 18 إلى 20 مليون طن، والجزائر من 20.6 إلى 22 مليون طن، واليمن من 4.4 إلى 5.6 مليون طن.

شهدت بقية الدول زيادة الطلب فيها بكميات دون المليون طن. والواضح أن فجوة العرض والطلب في سلعة الإسمنت في الدول العربية نتاج ضعف تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارية البنينة، حيث القدرات الإنتاجية العربية من سلعة الإسمنت أكبر بكثير من مؤشرات الإنتاج والطلب الفعليين، إذ لم تتعدى نسبة استغلال الطاقات التصميكية 74.4 في المائة ناهيك عن فرص التوسع المتاحة والممكنة بفضل وفرة المواد الأولية اللازمة لإنتاج الإسمنت والقدرات الاستثمارية ووفرة قوة العمل والطاقة والنمو المستمر في الطلب على الإسمنت في السوقين العربي والعالمي.

وفي بعض الدول العربية يُعدّ ارتفاع تكاليف الطاقة وعدم انتظام توفرها عائق أمام مصنعي بعض السلع عالية الاستهلاك من الطاقة كالإسمنت والحديد والألمنيوم مما يضعف قدرتها التنافسية في السوقين الداخلية والخارجية، ويعطل بالتالي قدراتها الإنتاجية، ناهيك عن إحباط فرص التوسع فيها، الملحق (7/4) والشكل (3).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2013)



المصدر: الملحق (7/4).

## صناعة الحديد والصلب

لا تزال صناعة الصلب في الدول العربية في مراحلها الأولى، إذ لم يتجاوز إنتاج الصلب الخام 20.4 مليون طن في عام 2014 ، وبمعدل نمو بلغ حوالي 6.1 في المائة، ولكنه لا يزال دون مستوى الطلب ويتم تغطية النقص بالاستيراد من الخارج وهو عجز مرشح للزيادة من جانب وفرصة لمزيد من الاستثمار في صناعة الصلب من جانب آخر. وبخاصة في ظل برامج التنمية الطموحة في عدد من الدول العربية خلال السنوات القادمة، فالسعودية تعمل لبناء شبكة سكك حديد تصل إلى 9900 كم موزعة على 19 خط يربط مدن المملكة، ودبي تنظم المعرض الدولي اكسبو في العام 2020، وقطر تستضيف كأس العالم لكرة القدم عام 2022 وكلها فعاليات عالمية تحتاج بناء منشآت ضخمة، وجرى خلال مصر شقت قناة السويس أخرى وستبني عاصمة إدارية جديدة وعشرات المشاريع العملاقة تخطط لتنفيذها في العشرية القادمة. وهذا سيقود إلى زيادات كبيرة في الطلب على الحديد والصلب تتجاوز القدرات الإنتاجية الراهنة. وتتصدر مصر الدول العربية المنتجة الرئيسية للحديد والصلب حيث يبلغ إنتاجها حوالي 6.5 مليون طن، يليها السعودية بنحو 6.3 مليون طن، ثم قطر نحو 3 ملايين طن، والإمارات 2.4 مليون طن. يمثل إنتاج هذه الدول حوالي 89 في المائة من الإنتاج العربي للحديد والصلب. وفي واقع الأمر لا تزال صناعة الحديد والصلب العربية بعيدة عن متوسطاتها العالمية فمتوسط حصة الفرد العربي من إنتاج الصلب عام 2014، كان حوالي 56 كجم مقابل متوسط قدره 350 كجم للفرد على المستوى العالمي، الملحق (8/4).

تمر صناعة الصلب العالمية في العقود الأخيرة بمرحلة جديدة غير مسبوقة أهم ملامحها توسع كبير في الإنتاج وتطور هائل في تكنولوجيا صناعة الحديد والصلب، ووجود طاقة إنتاجية فائضة في أهم مراكز إنتاجها كالصين التي بلغت حصتها حوالي 50.3 في المائة من الإنتاج العالمي لعام 2014. الأمر الذي أدخل صناعة الصلب في منافسة عالمية حادة كرسست تواجد الصين كقوة تصدير عالمية هائلة بفائض يقدر بـ 200 مليون طن وبأسعار تنافسية، الكثير من المنتجين المحليين غير قادرين على تحملها لحدة انخفاضها. الأمر الذي دفع بالكثير من الدول إلى فرض رسوم مكافحة الإغراق كالولايات المتحدة، وكندا وتركيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي. وهذا ما حدا بالاتحاد العربي للحديد والصلب إلى الاجتماع في أكتوبر 2014 بأبوظبي، لتدارس انعكاسات هذه التطورات على صناعة الحديد والصلب في الدول العربية، وخلص الاجتماع إلى مطالبة الحكومات العربية بضرورة رفع الرسوم الجمركية على الواردات من الحديد والصلب إلى المستويات التي تؤدي إلى درء خطر الواردات الرخيصة بالإضافة إلى تفعيل الإجراءات التي من شأنها التأكد من مطابقة الحديد المستورد للمواصفات القياسية التي تضمن جودة المنتج كما هو حال الإنتاج المحلي<sup>(3)</sup>.

ويعتبر قطاع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي قطاعاً واعداً وينطوي على فرص ومحفزات للاستثمار مدفوعة بالطلب المحلي المتصاعد ووفرة قوة العمل والطاقة وقدرات الاستثمار وتقدم التكنولوجيا ووفرة الخامات والمدخلات الإنتاجية. وتقدر احتياطات خام الحديد في الوطن العربي المستكشفة حتى الآن بحوالي 12.4 مليار طن موزعة بين ليبيا 3.1 مليار طن، السعودية 2.6 مليار طن، موريتانيا والسودان 2.3 مليار طن لكل منهما، الجزائر 1.1 مليار طن وأقل من

(3) الاتحاد العربي للحديد والصلب، مجلة الحديد والصلب، العدد 456، أكتوبر 2014، ص20.



1.0 مليار طن في كل من سورية، مصر، المغرب، تونس والأردن. وفي دول عربية أخرى أظهرت المسوحات الجيولوجية الأولية وجود مؤشرات سطحية أو بالحفر لخامات معادن كثيرة بما فيها خامات الحديد، ولأسباب مختلفة فنية أو استثمارية لم تستكمل فيها خطوات الاستكشاف وتحديد الاحتياطيات كاليمن. وبلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن، تشكل حوالي 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وتوجه جميع الدول العربية المنتجة لخام الحديد لإنتاج الصلب محلياً باستثناء موريتانيا التي تصدر معظم إنتاجها من خام الحديد البالغ حوالي 14 مليون طن.

### صناعة الأسمدة

شهدت صناعة الأسمدة في الدول العربية نمواً ملحوظاً في الاستخراج والتصنيع بالاستناد إلى الاستخدام المتزايد للتقنيات الحديثة، وبلغت الطاقات الإنتاجية للأسمدة في العام 2013، حوالي 70.7 مليون طن وتمثل 13.1 في المائة من الطاقات الإنتاجية العالمية من الأسمدة. وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في الدول العربية خلال عام 2013 حوالي 55.1 مليون طن وبنسبة نمو بلغت 7.1 في المائة، بالمقارنة مع عام 2012. وتم تصدير حوالي 31.1 مليون طن للأسواق الخارجية بينما تم استهلاك الباقي (25.4 مليون طن) في الأسواق المحلية.

تفاوتت مساهمة صناعات الأسمدة العربية الرئيسية من إجمالي الطاقات الإنتاجية العالمية في العام 2013، بين 5 في المائة من الطاقات الإنتاجية العالمية من البوتاس إلى نحو 32 في المائة من الفوسفات الثلاثي الرفيع و 27 في المائة فوسفات الأمونيوم. وتوزع الإنتاج العربي من أنواع الأسمدة بذات العام إلى حوالي 17.9 مليون طن من اليوريا و 15.2 مليون طن من الأمونيا ونحو 1.3 مليون طن من نترات الأمونيوم و 6.5 مليون طن من حامض الفوسفوريك وقرابة 1.8 مليون طن فوسفات الأحادي الرفيع و 1.9 مليون طن الفوسفات الثلاثي الرفيع و 1.7 مليون طن بوتاس و 7.9 مليون طن فوسفات الأمونيوم ثم 923 ألف طن أسمدة مركبة، الملحق (9/4).

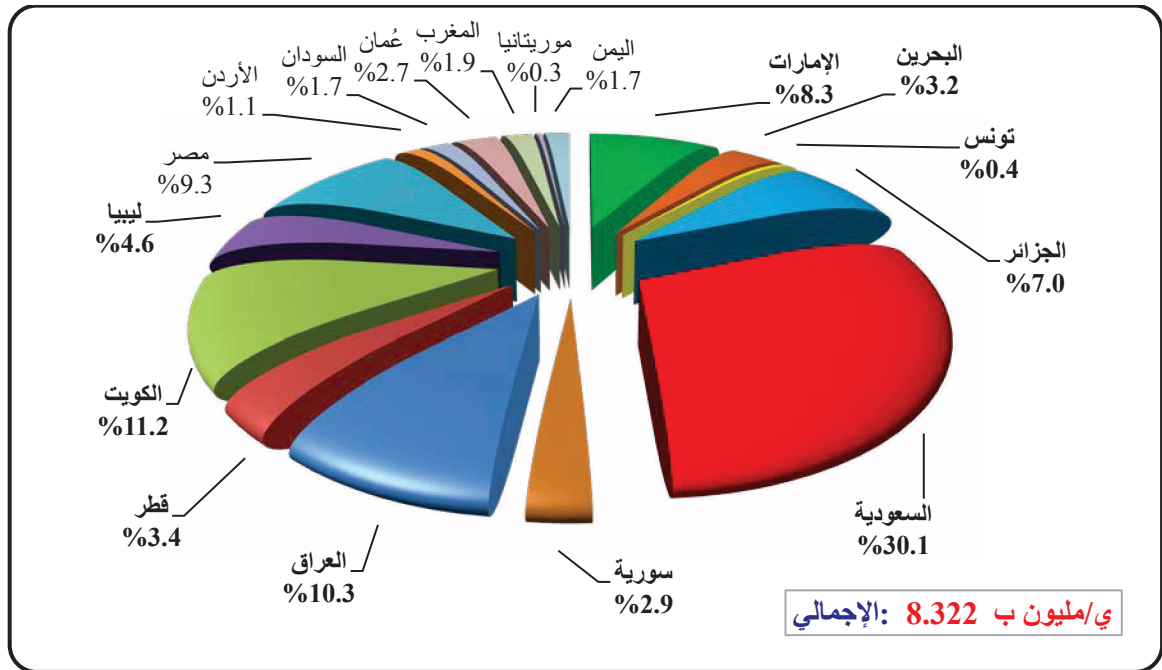
يرتبط نمو صناعة الأسمدة بارتفاع الطلب وارتفاع العوائد على الاستثمار، فأسعار الأمونيا ارتفعت من 374 دولار للطن خلال عام 2010 إلى 504 دولار للطن في عام 2013. وبالمثل شهدت أسعار معظم منتجات صناعة الأسمدة ارتفاعات سعرية عالية خلال الأربع سنوات الأخيرة، وتتعدى أهمية تلك الصناعة، العوائد الاستثمارية المحفزة إلى أهميتها في رفع الإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة إنتاج الغذاء، الملحق (10/4).

## الصناعات الهيدروكربونية

### صناعة التكرير

استقر إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2014 عند نفس مستواه المسجل في عام 2013، وهو 8.3 مليون برميل يومياً، ليحافظ على نسبة حوالى 9.2 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 90.7 مليون برميل يومياً في عام 2014. كما حافظت الدول العربية على نفس عدد مصافي النفط العاملة خلال الأعوام الثلاثة السابقة وهو 62 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، ليبيا، الجزائر، الإمارات والكويت. هذا وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 30.1 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2014، يليها دولة الكويت بنسبة 11.2 في المائة، ثم العراق في المرتبة الثالثة بنسبة 10.3 في المائة، الملحق (11/4) والشكل (4).

الشكل (4): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2014)



المصدر: الملحق (11/4).

الجدير بالذكر، أن كمية النفط المكرر يومياً في عام 2014 قد شكلت حوالى 36.3% من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي على المشتقات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6.7 برميل في عام 2014. وقد ساهم هذا النمو المتسارع إضافة إلى التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط وعلي رأسها صعوبة تلبية المصافي للمتطلبات والتشريعات البيئية المتعلقة بتحسين

مواصفات المنتجات وارتفاع التكاليف التشغيلية لصيانة المصافي، في توجه الدول العربية نحو اعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة تكرير النفط من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة و رفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وربحيتها وقدرتها التنافسية.

في المملكة العربية السعودية أعلنت شركة أرامكو السعودية عن خطتها الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة لرفع إجمالي طاقتها التكريرية إلى حوالي 8 - 10 مليون ب/ي، من خلال إنشاء مصافي جديدة باستثمارات تصل إلى 100 مليار دولار أمريكي. وفي الامارات العربية المتحدة لا يزال العمل قائماً في مشروع توسيع مصفاة الرويس التابعة لشركة أبوظبي لتكرير النفط، حيث سيضيف طاقة تكريرية مقدارها 417 ألف ب/ي، ويتوقع بدء التشغيل في النصف الأول من عام 2015. كما أعادت الكويت إحياء مشروع إنشاء مصفاة الزور الجديدة بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف ب/ي، باستثمارات تصل إلى 17 مليار دولار أمريكي. وتخطط العراق لرفع إجمالي طاقتها التكريرية إلى 1.5 مليون ب/ي بحلول عام 2020. وفي البحرين قررت شركة بابكو رفع الطاقة التكريرية لمصفاة سترة لتصبح 360 ألف ب/ي، باستثمارات تصل إلى 6 - 8 مليار دولار أمريكي. وتعمل كل من الجزائر وقطر وليبيا ومصر وعمان والسودان والمغرب واليمن علي إنشاء مصافي جديدة حتى عام 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات العربية في صناعة تكرير النفط لا تقتصر فقط داخل الدول العربية، بل تمتد لتشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول آسيا والشرق الأقصى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعد شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) المتفرعة من شركة بترول أبو ظبي الوطنية (ADNOC) بدولة الامارات العربية المتحدة هي المالك الوحيد لشركة البترول الإسبانية سييسا (Cepsa) التي تعد ثاني شركة تكرير للنفط في إسبانيا، إضافة إلى استحواذها على حصة في شركة مصفاة التكرير الباكستانية العربية (Parco) ومشاركتها في إنشاء مصافي تكرير في باكستان. كما تمتلك أيضاً حصة في شركات التكرير بدول جنوب شرق آسيا، مثل شركة هونداي أويل بنك (Hyundai Oilbank) في كوريا الجنوبية، ومشروع مجمع التكرير والبتروكيماويات التي تقيمه مؤسسة البترول الصينية (CPC) غرب تايوان، وشركة كوزمو أويل اليابانية التي تصنف رابع شركة تكرير في اليابان.

وتستثمر المملكة العربية السعودية في صناعة تكرير النفط بحصص تتراوح بين 15% إلى 50% بكل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الصين تستحوذ المملكة علي حصة في مصفاة ثالين (Thalin) الواقعة في شمال شرق الصين، كما تمتلك حصة في شركة فوجيان للتكرير والبتروكيماويات (FRPC) ،وفي كوريا الجنوبية تمتلك شركة أرامكو السعودية حصة في شركة (S-Oil) التي تعد ثالث أكبر شركات تكرير النفط في كوريا الجنوبية، وفي اليابان تمتلك المملكة حصة في مصفاة شوييا شل، وفي أوروبا تمتلك مصفاة في السويد من خلال شركة بترول كورال القابضة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، تمتلك مؤسسة موتيفا المحدودة (شركة مشتركة بين أرامكو السعودية وشركة شل) ثلاث مصافي، تقع الأولى علي ميناء بورت آرثر بولاية تكساس، أما المصافي الأخرى فهي مصفاة كونفينت ومصفاة نوركو.

وتشارك الشركة الكويتية العالمية للبترول (KPI) في امتلاك حصص في ثلاث مصافي أوروبية، تقع مصفائان منها في إيطاليا (Milazzo و Naples) والثالثة في هولندا (Europort)، كما تمتلك حصة في مشروع إنشاء مصفاة متكاملة مع مجمع بتروكيماويات في زانجيانغ بالصين، وحصة في مجمع تكرير وبتروكيماويات نجهي سون في فيتنام، وأيضاً حصة في مؤسسة إس كي الكورية الجنوبية. هذا وقد تم الإعلان مؤخراً عن العديد من اتفاقيات الشراكة لبناء مصافي جديدة في كل من الهند وباكستان والصين وتايلاند وفيتنام.

كما تستثمر دولة ليبيا في صناعة تكرير النفط بأوروبا من خلال شركة أويل إنفست (Oilinvest)، حيث تمتلك حصة في شركة تام أويل (Tamoil) الإيطالية التي تدير مصفاة في كريمونا، وحصة في مصفاة هولبورن أوروبا في هامبورغ بألمانيا، وحصة أيضاً في مصفاة كولومبي بسويسرا.

### الصناعات البتروكيماوية

تُعدّ الصناعات البتروكيماوية واحدة من أهم الصناعات التحويلية الحديثة في الدول العربية، فخلال العقد الأخير شهدت الدول العربية والخليجية بخاصة نهضة قوية في هذه الصناعة (صناعة الإيثيلين، والبروبيلين، والميثانول) مدفوعة بتوافر المواد الخام اللازمة وبكلفة اقتصادية نسبياً، منحتها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. فقد حققت دول الخليج نسبة نمو في الصناعات البتروكيماوية بلغت نحو 4.5 في المائة خلال العام 2014، وهي ثاني أعلى نسبة نمو في هذه الصناعة في العالم. وشكل ارتفاع الإنتاج من المواد البلاستيكية البالغ نحو 6 في المائة الداعم الأساسي لهذا النمو العالي في صناعات البتروكيماويات العربية، التي بلغ الإنتاج منها في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 142.7 مليون طن في عام 2013، وبنسبة زيادة قدرها 10.5 في المائة عن العام 2012. وحافظت السعودية على مركز الصدارة في هذه الصناعة.

وتواصل الاستثمارات العربية في صناعة البتروكيماويات نموها بفضل عدد من المشاريع حديثة الإنجاز أو تحت التنفيذ في السعودية والإمارات وعمان، فيما ويتأثر تراجع أسعار النفط يتم إعادة تقييم الجدوى الاقتصادية لمشروعات استثمارية أخرى كمشروع سيجال في قطر، وتأجيل تنفيذ مشروعات أخرى في بعض الدول العربية.

يعتبر الإيثيلين أهم المنتجات في الصناعات البتروكيماوية العربية، واحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم ويستخدم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيماويات العضوية الأخرى. وبلغ إنتاج الدول العربية من الإيثيلين عام 2013 حوالي 20 مليون طن مشكلاً نسبة نحو 13.9 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي مقارنة بنسبة 14.2 في المائة في العام 2012. وتستحوذ السعودية على نسبة 64.8 بالمائة من الإنتاج العربي من الإيثيلين في عام 2013، يليها قطر بنسبة 12.4 في

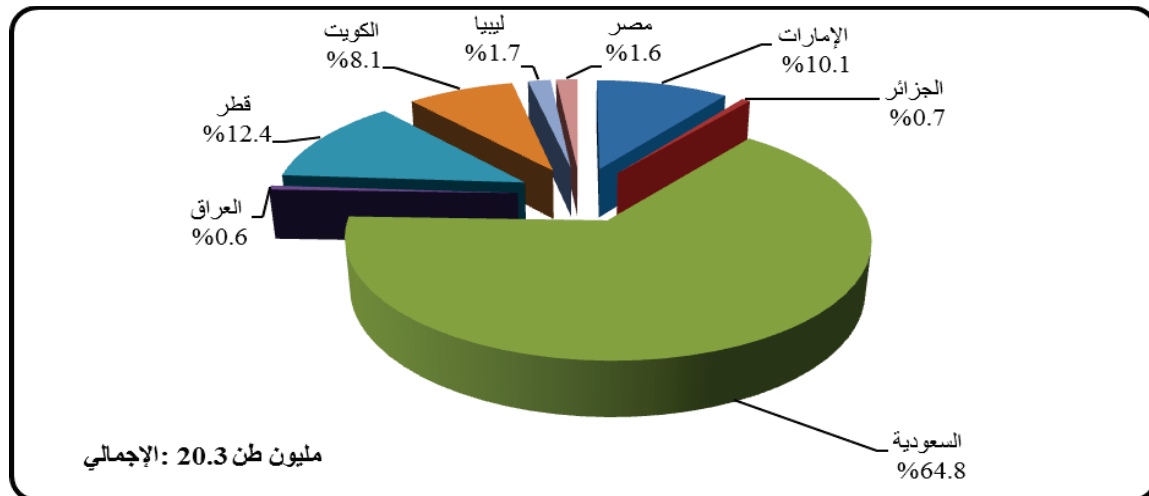
المائة، ثم الإمارات بنسبة 10.1 في المائة، والكويت بنسبة 8.1 في المائة، ليبيا بنسبة 1.7 في المائة، مصر بنسبة 1.6 في المائة، الجزائر بنسبة 0.7 في المائة، والعراق بنسبة 0.6 في المائة، الجدول رقم (2) والشكل رقم (5).

الجدول رقم (2)  
تطور طاقات إنتاج الإيثان في الدول العربية  
(2009-2013)، ألف طن

2013	2012	2011	2010	2009	
2050	2050	600	600	600	الإمارات
133	133	133	133	133	الجزائر
13155	13155	13155	11955	9400	السعودية
120	120	120	120	120	العراق
2520	2520	2520	2520	1220	قطر
1650	1650	1650	1650	1650	الكويت
350	350	350	350	350	ليبيا
330	330	330	330	330	مصر
<b>20,308</b>	<b>20,308</b>	<b>18,858</b>	<b>17,658</b>	<b>13,803</b>	إجمالي الدول العربية
<b>146,017</b>	<b>143,403</b>	<b>141,000</b>	<b>138,455</b>	<b>130,000</b>	إجمالي العالم
<b>13.9</b>	<b>14.2</b>	<b>13.4</b>	<b>12.8</b>	<b>10.6</b>	نسبة الدول العربية إلى إجمالي العالم (%)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل (5): توزيع نسب طاقة إنتاج الإيثان في الدول العربية  
(2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، (2014). "تقرير الأمين العام السنوي".

هذه الأهمية للصناعات البتروكيمياوية تتطلب العمل على تطويرها عبر مزيد من الاندماج بين الشركات لتكوين كيانات إنتاجية كبيرة قادرة على المنافسة عالمياً وعلى إقامة تحالفات وشركات عالمية عريضة خاصة مع الأسواق الناشئة، مع ضرورة تطوير وتطبيق المواصفات القياسية العالمية لتيسير النفاذ إلى الأسواق العالمية.

### الصناعات التحويلية الأخرى

تندرج صناعات تحويلية كثيرة ضمن قائمة الصناعات التحويلية الأخرى كصناعات منتجات المعادن اللافلزية والصناعات الغذائية، والصناعات الدوائية، وصناعات الغزل والنسيج والملبوسات، وسلسلة طويلة من الصناعات الحرفية والآلية التي تقع معظمها ضمن نطاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات غير المنظمة، وهي صناعات كثيفة العمالة وجزء كبير منها إحلالي وآخر يساهم في التصدير.

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع في التنمية وتوفير فرص العمل في الدول العربية، إلا أن الاهتمام به لا يزال دون مستوى ما يمكن لهذا القطاع أن يساهم به سواء من حيث التنظيم، أو الحماية والتشجيع، أو التدريب والتأهيل أو الإقراض والتمويل، أو التحديث التكنولوجي لوسائل العمل المستخدمة. وقد بلغت المساهمة غير المحتسبة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية الناتجة عن النشاطات غير المنظمة بما فيها بعض الصناعات التحويلية الصغيرة إلى حدود 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل مبادرة الكويت في القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى التي انعقدت بالكويت في عام 2009 لتأسيس مشروع خاص لدعم مشروعات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة تساهم فيه معظم الدول العربية، ترجمة عملية لتعزيز دور الصناعات الصغيرة. وتحظى هذه الصناعات باهتمام كبير في معظم الدول العربية من خلال برامج خاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتركز معظمها في الأنشطة ذات الطابع الصناعي الحرفي، أو المحدث. وهذا الاهتمام نابع من الإدراك بأهمية هذه الأنشطة وبكثرة معاناتها من جهة وبما تنطوي عليه من فرص وإمكانات كبيرة في الإنتاج والتشغيل من جهة أخرى. وأحد تلك الصعوبات الافتقار إلى البيانات الفعلية عن ذلك النشاط على المستوى العربي وعدم وجود حاضنة تنظيمية عربية موحدة ترصد نشاط الصناعات التحويلية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة والصعوبات والمعوقات التي تواجهها وتقدم أراها الرؤى التطويرية المناسبة. ومن القليل المتاح من المؤشرات يمكن التعرف إلى قطاعين، أحدهما من القطاعات الصناعية الحديثة سريعة النمو هو قطاع الصناعات الغذائية والآخر من الصناعات العربية الأقدم والأكثر تراجعاً هو قطاع الصناعات النسيجية.

## الصناعات الغذائية

يُعدُّ قطاع الصناعات الغذائية في البلدان العربية من الصناعات الحديثة سريعة النمو، حتى غدا ثاني الصناعات التحويلية التقليدية من حيث المساهمة في الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل بعد صناعات تشكيل المعادن اللافلزية، وتشمل الصناعات الغذائية في الوطن العربي صناعات السكر، الزيوت، مطاحن الغلال، صناعة الألبان ومشتقاتها، المشروبات بأنواعها، المعلبات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.

وتنتشر هذه الصناعات في جميع الدول العربية وإن بتفاوت وتبعاً لوفرة المدخلات ومقدار الطلب والقدرة التنافسية، وفرص الاستثمار. وتتسم معظم هذه الصناعات بأنها صغيرة ومتوسطة وتكاد تكون محلية لمحدودية مساهمتها في التجارة الخارجية العربية لأسباب شتى من أهمها انخفاض مستوى الجودة، ارتفاع التكاليف، وضعف القدرة التنافسية مع المنتجين الكبار، وطبيعة المزايا في تلك الصناعات. وهناك جهوداً حثيثة تبذل لتطوير قطاع الصناعات الغذائية نظراً لنمو الطلب القوي على الغذاء والمنتجات الغذائية واتساع الفجوة الغذائية، ففي الإمارات العربية المتحدة تجاوز عدد منشآت الصناعات الغذائية 438 منشأة تبلغ إجمالي الاستثمارات فيها 44 مليار درهم، 80 في المائة منها استثمارات محلية.

وفي مصر تجاوز عدد العاملين في الصناعات الغذائية ربع مليون عامل وبلغت قيمة الصناعات الغذائية في الكويت قرابة ملياري دولار. وتجاوز عدد منشآت الصناعات الغذائية في كل من فلسطين 2200 منشأة، وتونس 11 ألف منشأة، والسعودية 24 ألف منشأة يعمل فيها حوالي 190 ألف عامل، وفي المغرب تمثل الصناعات الغذائية ما يناهز 36 في المائة من الإنتاج الصناعي، و 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، وتشغيل نحو 20 في المائة من اليد العاملة و15 في المائة من حجم صادرات المنتجات المصنعة.

والأمر كذلك في بقية الدول العربية حيث تكشف مؤشرات الصناعات الغذائية عن معدلات نمو متصلة تتراوح بين 5 - 10 في المائة سنوياً. وهذا النمو مرشح للاستمرار والارتفاع مع النمو السكاني العالي والتحول المستمر في السلوك الاستهلاكي للسكان نحو الأغذية الجاهزة.

وعلى سبيل المثال أظهرت مؤشرات إنتاج واستهلاك السكر لعام 2013 على المستوى العربي نمواً واسعاً إذ بلغ إنتاج الدول العربية من سلعة السكر 3.1 مليون طن مقابل 9.5 مليون طن تمثل إجمالي الاستهلاك لذات العام وبنسبة تغطية حوالي 33 في المائة. وتركزت صناعة السكر في كلٍ من مصر، السودان، المغرب، سورية، لبنان، الصومال، ملحق (12/4).

إن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يتطلب المزيد من البحث العلمي واستخدام التقانة الحديثة والتدريب للعمالة والرقابة على الجودة وصلاحية الاستخدام. وهي حاجة عربية مشتركة وفي كل مراحل العملية الصناعية والتجارية، من إنتاج المدخلات إلى تصنيعها وتداولها، وضرورة تنمية التعاون العربي في صناعة وتجارة منتجات الصناعات الغذائية.

### صناعات الغزل والنسيج والملابس

تعد صناعة النسيج والملابس من أقدم الحرف والصناعات العربية واشتهرت بها العديد من الدول العربية كمصر وسورية وتونس والمغرب. وتطورت صناعة الغزل والنسيج والملبوسات مع التوسع في زراعة وطح القطن حتى أضحت من أهم المنتجات التصديرية ومن أكثر الصناعات توفيراً لفرص العمل والدخل، ولكنها مع تطور تقنيات صناعة الغزل والنسيج وإنتاج المواد البديلة للقطن وبتكاليف أقل، أخذت مكانة صناعة الغزل والنسيج في البلدان العربية بالتراجع وقد زاد من عمقها فتح الأسواق المحلية للواردات من الصناعات المشابهة والبديلة بحيث توقفت منشآت صناعية كثيرة، لم تقوى على المنافسة، وفقد الكثيرون أعمالهم وبات هذا القطاع ضحية حقيقية لمنافسة الأسواق المفتوحة. وأصبح هذا النشاط في حالة تراجع أو ركود في معظم الدول العربية.

برغم كل الصعوبات تظل صناعة النسيج والملابس من الصناعات الهامة في عدد من الدول العربية في مقدمتها مصر حيث يوجد أكثر من خمسة آلاف مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تعمل في صناعة النسيج والملابس، وتزيد الاستثمارات فيها عن 3.8 مليار دولار، كما أنها توفر فرص العمل لأكثر من 200 ألف عامل، وتساهم بحوالي ربع ناتج الصناعة التحويلية. وتعمل الحكومة المصرية على دعم وحماية هذه الصناعة ومساعدتها على الاستمرار والتوائم مع متغيرات السوق الدولية للمنتجات النسيجية التي أثرت دون شك، وذلك رغم كل الإجراءات التي اتخذت لرفع كفاءة أداء صناعة النسيج المحلية.

وفي تونس يكتسب هذا القطاع أهمية قصوى للاقتصاد الوطني حيث يوفر فرص العمل لحوالي ربع مليون عامل وعاملة، وأغلب المؤسسات العاملة في هذا المجال تختص في خياطة الملابس المنسوجة والموجهة للتصدير إلى بلدان الاتحاد الأوروبي كوجهة أساسية. وهو بذلك يظل من القطاعات الواعدة في تقليص البطالة وزيادة الصادرات، ولتفعيل دور هذه الصناعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب دعم صناعات النسيج والملابس في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر برامج تمويل ميسرة وبرامج تدريب حديثة، وتسهيلات وخدمات إنتاجية وتسويقية، وتفعيل اتفاقات فتح الأسواق العربية للمنتجات ذات المكون الوطني العالي، والسعي لإبرام اتفاقات تيسير الوصول إلى الأسواق الخارجية، وتفعيل بنود الحد من الإغراق النافذة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكذلك دخول مجال صناعة البدائل للمنسوجات الطبيعية كإضافة هامة ومكملة للصناعات النسيجية القائمة.



## العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي بمستوياته المختلفة من أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل والمساهمة في استيعاب فائض قوة العمل في الأرياف وضواحي المدن. وقد ساهم النشاط الصناعي في الدول العربية بتوفير فرص العمل لحوالي 17.4 في المائة من العمالة العربية الكلية، ولكن هذه المعدلات تتفاوت من بلد عربي لآخر، فقد تراوحت بين 6.2 في المائة من القوى العاملة في عُمان و 43.9 في المائة في قطر.

وبلغ متوسط نصيب المواطن العربي من الناتج الصناعي لعام 2014 حوالي 3530 دولار، وتتفاوت الدول العربية فيما بينها من حيث متوسط نصيب الفرد، إذ تراوح بين 58,527 دولاراً في قطر و 36 دولاراً في جيبوتي.

وبلغ نصيب العامل الصناعي في الدول العربية من القيمة المضافة في القطاع الصناعي حوالي 40,927 دولار ويرجع سبب ارتفاع هذا المؤشر إلى أهمية وطبيعة صناعة النفط والغاز والتقنيات المستخدمة فيه، ويعتبر نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية أقل من ذلك بكثير بل أقل من متوسطاتها العالمية، ويعزى سبب ذلك إلى مستويات ونوع التقنيات المستخدمة، أو الكفاءة وعدد القوى العاملة و/أو مستويات تكاليف الإنتاج وخلافه.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى فإن هذه السمات ليست متطابقة بل متفاوتة وبحدة فقد بلغ نصيب العامل الصناعي من الناتج الصناعي لعام 2014 في الكويت حوالي 228.1 ألف دولار وفي جيبوتي حوالي 1.2 ألف دولار. وتراوح متوسط نصيب العامل الصناعي من الناتج الصناعي في الدول العربية بين 132 ألف دولار و 175 ألف دولار في كل من الإمارات، السعودية، قطر. بينما تراوح بين 39 – 84 ألف دولار في كل ليبيا، العراق، البحرين و عُمان. وكان هذا المتوسط دون 20 ألف دولار في كل من الأردن، الجزائر، موريتانيا، مصر، السودان، اليمن، تونس، المغرب، لبنان وجيبوتي.

وتظهر مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للصناعة في الدول العربية أن متوسط الكفاءة لعام 2014 بلغ 1.9 في المائة. وتراوحت مستوياتها بين 6.0 في المائة في موريتانيا و 0.3 في جيبوتي ولبنان وحقت كل من السعودية، موريتانيا، ليبيا، الكويت، العراق، مستويات أعلى من المتوسط العربي، فيما كانت في الإمارات مطابقة للمتوسط وفي بقية الدول دون المتوسط وهي السودان، البحرين، الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، عمان، قطر، مصر، المغرب، لبنان، واليمن. وتقاس الكفاءة الاقتصادية بعلاقة مركبة بين أكثر من عامل كنسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالصناعة إلى القوى العاملة الكلية، الملحق (4/4).

إن مدخل تطوير مستويات الانتاجية والكفاءة الاقتصادية وزيادة نصيب العامل الصناعي من الناتج الصناعي في الدول العربية يمر من خلال تحديث التقنيات المستخدمة، والتدريب للقوى العاملة، والبحوث، والتطوير، والتوظيف الأمثل للمزايا النسبية، وتوطين التكنولوجيا، وتحديث الإدارة العامة، والإنتاج، والتسويق، والابتكار ونقل التكنولوجيا.

### التعاون الصناعي العربي وسبل تطويره

تشكل الصناعة بشقيها الاستخراجي والتحويلي نقطة قوة الاقتصاد العربي ونقطة ضعفه في آن واحد، فهي من جهة تساهم بأكثر من 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الأربعين عام الماضية، كما منحت الاقتصاد العربي مزايا نسبية كبيرة في صناعات النفط والغاز على المستوى العالمي، ومن جهة أخرى لا تزال الصناعات التحويلية العربية دون المتوسطات العالمية في معظم القطاعات الصناعية الأخرى.

ومن منطلق الأهمية الاستثنائية لقطاع الصناعة في تسريع التنمية وتوفير فرص العمل، وتأمين السلع، وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات العربية، والاستثمار الأمثل للموارد والمدخلات الصناعية الكبيرة المتاحة للدول العربية، فقد أسفرت جهود تعزيز التعاون العربي عن إعداد استراتيجية صناعية عربية موحدة تم إقرارها في القمة العربية المنعقدة بالجزائر في مارس 2005 وحدد لها تحقيق أهداف كمية على مدى عشرة أعوام لاحقة. وقد تمثلت أهداف هذه الاستراتيجية في تكثيف العمل لتحقيق تنمية صناعية حقيقية تعزز القدرة التنافسية للصناعة العربية وتحقيق التكامل في مختلف قطاعاتها في وقت تواجه فيه تحديات إقليمية ودولية مع التطورات العالمية المتسارعة في العولمة الاقتصادية وثورة المعرفة والتكنولوجيا<sup>(4)</sup>. وتستند الاستراتيجية الصناعية العربية على مبادئ تعظيم فوائد تحرير التجارة البيئية التي بدورها توسع فرص الاستثمار والإنتاج الصناعي لكل بلد وترفع من مستوى التشابك والترابط الصناعي والتجاري البيئي.

وتظهر التجارب الصناعية في الدول العربية نسبة عالية من تماثل هياكل الإنتاج الصناعي والصادرات الصناعية، بالمقابل تكشف البيانات الصناعية عن تفاوتات كبيرة في أرقام القيمة المضافة وهيكلية النشاط الصناعي من بلد عربي لآخر. ومن منطلق أن التنمية الاقتصادية على المستوى العربي تعزز فعالية العمل الصناعي في كل دولة عربية وترفع من القدرات التنافسية للصناعة العربية وتوسع التجارة البيئية في المصنوعات والصادرات الصناعية إلى السوق العالمية وتزيد من فرص العمل والدخل والاستثمار والتكامل العربي، جاء إقرار الاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية.

### أهداف الاستراتيجية الصناعية العربية وتقييمها

تتمثل الأهداف العامة للاستراتيجية الصناعية العربية (2005 – 2015) في رسم سياسة صناعية عربية بغرض تحقيق التنسيق والتكامل الصناعي العربي، وتقارب النظم التشريعية الاستثمارية والتجارية، وتحسين بيئة الأعمال، وبناء

(4) استراتيجية التنمية الصناعية العربية، المنطلقات، ص 1.

القدرات التكنولوجية ونقل وتوطين التقنية، وتشجيع ودعم قدرات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز مفهوم الصناعة الأنظف، والارتقاء بمستوى الجودة الصناعية، وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات الصناعية، وحفز التشابكات الصناعية والإبداع والابتكار الصناعي، ودعم برامج بناء القدرات البشرية بالتدريب والتأهيل المهني والتقني.

بالإضافة إلى تنسيق الجهود العربية في المفاوضات التجارية الدولية والإقليمية وتأهيل الكوادر الفنية عالية الكفاءة. وتحدد الأهداف الكمية لتلك الاستراتيجية في تسريع النمو الصناعي في الأقطار العربية ليصل إلى 7 في المائة على الأقل، ورفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي لتصل إلى 20 في المائة على الأقل، وزيادة التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية لتصل إلى 15 في المائة على الأقل، وحفز الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 12 في المائة على الأقل، ورفع نسبة الصادرات الصناعية العربية من إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 45 في المائة على الأقل<sup>(5)</sup>.

وتتلخص مؤشرات مستوى تنفيذ تلك الأهداف الرقمية في تحقيق معدل نمو الإنتاج الصناعي العربي للفترة (2005-2014) حيث بلغ حوالي 9.2 في المائة، بالمقارنة مع 7 في المائة المحدد في الاستراتيجية الصناعية. إلا أن هذا المعدل يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع معدلاته في دول نامية كثيرة خاصة في شرق آسيا. وقد تفاوتت نسب نمو الناتج الصناعي بين نمو الصناعات الاستخراجية والتحويلية، حيث بلغ متوسط كل منها على التوالي 8.8 في المائة و 10.6 في المائة.

وفي إطار كل منها تفاوتت معدلات تغير الناتج الصناعي من سنة لأخرى، حيث تراوحت بين نمو بنسبة 44.8 في المائة عام 2005 وانكماش بنسبة 38.1 في المائة عام 2009. وبالمقابل تراوح معدل تغير الصناعات التحويلية بين نمو بنسبة 20.7 في المائة عام 2008 وانكماش بنسبة 0.7 في المائة عام 2009. وتوضح هذه المؤشرات حدة التقلبات في مستويات النمو في الصناعات الاستخراجية مقارنة بمعدلات نمو الصناعات التحويلية بفعل طبيعة وخصوصية سوق النفط والغاز بوصفهما عماد الصناعة الاستخراجية العربية.

وبلغ متوسط مساهمة الصناعة العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي للعشرة أعوام الأولى على نفاذ الاستراتيجية حوالي 47 في المائة بالمقارنة مع 20 في المائة كما حددت الاستراتيجية العربية، موزعة بين 37.5 في المائة، للصناعات الاستخراجية و 9.3 في المائة للصناعات التحويلية وتفاوتت في كل منها من عام لآخر، ولكنها ظلت في حدود 30 إلى 40 في المائة، للصناعات الاستخراجية وبين 9 و 10 في المائة في الصناعات التحويلية.

وأظهرت مؤشرات التجارة البينية لعام 2014 تحقيق معدلات نمو عالية في تجارة السلع الصناعية الاستخراجية والتحويلية بين الدول العربية، حيث بلغت نسبة الصادرات البينية من الوقود والمعادن نحو 21.1 في المائة من إجمالي

(5) الاستراتيجية الصناعية العربية، ص6.

التجارة البينية، مقابل 50.7 في المائة كانت حصة المصنوعات الأساسية والكيماوية والآلات ومعدات النقل من التجارة البينية العربية، وبذلك أضحت تجارة المنتجات الصناعية بشقيها الاستخراجي والتحويلي المكون الأكبر وتتجاوز ثلثي حجم التبادل التجاري العربي. علماً بأن استراتيجية التنمية الصناعية قد حددت تحقيق نمو في التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية يصل إلى 15 في المائة على الأقل بحلول عام 2015.

تمثل الصادرات الصناعية النسبة الأكبر في الصادرات العربية، وفيها تشكل صادرات الوقود المكون الرئيسي، كما تنمو وإن كان ببطء صادرات الدول العربية من الصناعات التحويلية. وقد بلغت صادرات الصناعات التحويلية لاثنا عشرة دولة عربية في العام 2013 حوالي 110.8 مليار دولار تأتي السعودية في المرتبة الأولى بـ 42.5 مليار دولار تليها المغرب بحوالي 14.0 مليار دولار ثم مصر بـ 13.9 مليار دولار، فتونس 12.5 مليار دولار.

وبشكل عام، تتعدى مؤشرات الصادرات الصناعية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية الحد الأدنى المرسوم في الاستراتيجية، وذلك بفضل صادرات الوقود من البترول الخام والغاز الطبيعي المسال، والتذبذب الكبير في النسب من عام لآخر بسبب متغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما الصادرات من السلع الصناعية التحويلية فلا تزال تتراوح حول معدل 10 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية مقابل متوسط عالمي بلغ حوالي 64.7 في المائة عام 2012 ونسبة 79.1 في المائة في آسيا فيما كان معدله 20.5 في المائة في الشرق الأوسط، و 18.5 في المائة في أفريقيا، وتحسين هذا المؤشر يتطلب عمل واسع حتى يتمكن المنتج الصناعي (التحويلي) العربي من اختراق الأسواق العالمية.

كما كان من أهداف الاستراتيجية الصناعية العربية حفز الاستثمارات الصناعية العربية البينية لتصل إلى 12 في المائة، وتشير الدراسات إلى أن الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2001 و 2012 تقدر بحوالي 103 مليار دولار أمريكي<sup>(6)</sup> وبلغت نسبة الاستثمارات الصناعية منها حوالي 29 في المائة وهي بذلك تتجاوز النسبة المحددة بالاستراتيجية. ومن أبرز وأهم سبل تعزيز التعاون الصناعي العربي هي المناطق الصناعية التي توفر الأرض والخدمات والتسهيلات والتشريعات الجاذبة للمستثمرين وتوفر فرص التكامل وتوطين التقنية وتبادل الخبرات، إطار رقم (1).

ولتحقيق الأهداف المستقبلية تقتضي الحاجة إلى إعادة تحديث أهداف الاستراتيجية الصناعية العربية للعشرية القادمة على ضوء تقييم موضوعي لمستوى تنفيذ أهداف الاستراتيجية للعشر سنوات الماضية والتطلعات والفرص المتاحة والممكنة، وكحد أدنى اعتبار متوسطات النمو للعشر سنوات الماضية هي متوسطات الحد الأدنى للعشر سنوات القادمة، أي 9 في المائة معدل نمو الصناعة كحد أدنى، و 47 في المائة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي على الأقل، ونسبة 70 في المائة من التجارة البينية منتجات صناعية ووقود، و90 في المائة من الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية، وأن لا تقل نسبة الاستثمارات العربية البينية في مجال الصناعة عن 25 في المائة من إجمالي الاستثمارات البينية.

<sup>(6)</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 81.

### إطار رقم (1)

#### المناطق الصناعية وجذب الاستثمارات البيئية وتوطين التقانة

انطلقت النهضة الصناعية العربية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين عندما أضحت النشاط الصناعي هدف وأولوية من أولويات التنمية، حيث عملت الدول العربية منفردة ومجموعة على تسريع التنمية الصناعية الاستخراجية والتحويلية وانتهجت في سبيل ذلك طرق مختلفة كان من أهمها إنشاء مدن، مناطق، مجمعات صناعية في مناطق مختلفة في كل بلد، تم تخطيطها على أسس علمية ومهنية وتقنية وبيئية سليمة وتزويدها بالخدمات والبنى الأساسية وذلك بهدف جذب الاستثمارات الصناعية الوطنية والعربية والأجنبية للاستثمار فيها بأهداف زيادة الإنتاج الصناعي وتوفير فرص العمل، وتوطين التكنولوجيا وتنمية الصادرات والإسهام في تسريع التنمية الصناعية خاصة والتنمية الاقتصادية والحضرية بوجه عام.

وخلال ما يزيد عن نصف قرن أنشئ أكثر من 250 مدينة/منطقة، صناعية عامة أو لصناعات محددة وجلبها تخضع لقوانين الاستثمار وقوانين المناطق الصناعية فيما البعض الآخر يخضع لقوانين خاصة كالمناطق الحرة. وتختلف أعداد المدن والمناطق الصناعية في البلدان العربية من بلد لآخر حيث بلغت في مصر 75 منطقة صناعية موزعة على كل المحافظات و9 مناطق حرة، تتوزع في الإسكندرية، القاهرة (مدينة نصر)، بور سعيد، السويس، الإسماعيلية، دمياط، شبين الكوم، قنا، والسادس من أكتوبر، وفي السعودية 34 منطقة صناعية بمساحة إجمالية 728 كم<sup>2</sup> تتوزع في معظم مدن المملكة، وثلاث مناطق صناعية تخصصية (صناعات تعدينية) في كل من مناطق الجبيل، ينبع، رأس الخير، مزودة بالبنى الأساسية وتبلغ حجم الاستثمارات فيها نحو ترليون ريال سعودي في 6800 مصنع يعمل فيها 935 ألف عامل. وفي المغرب بلغ عدد المناطق الصناعية 20 منطقة موزعة في أنحاء المملكة ومنطقة حرة واحدة في طنجة شمال المغرب بمساحة إجمالية بلغت 1772 هكتار، وفي تونس 30 منطقة ومجمع صناعي بمساحة 4000 هكتار، وفي الكويت 10 مناطق صناعية وخدمية ومنطقة حرة واحدة، وفي الإمارات 9 مدن صناعية عامة وحرة، وفي سوريا 8 مناطق صناعية، وفي اليمن 6 مناطق صناعية ومنطقة حرة في مدينة عدن، وفي سلطنة عُمان 7 مناطق صناعية. وفي كلاً من السودان، العراق، ليبيا، والجزائر 5 مناطق صناعية في كل بلد، وفي الأردن 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة شمال الأردن، وفي كلاً من قطر، البحرين، لبنان، فلسطين ثلاث مناطق صناعية، ومنطقة صناعية في موريتانيا وفي الصومال منطقة صناعية واحدة.

تعمل هذه المناطق بوتائر ومستويات مختلفة، ولكنها جميعاً تشكل حاضنات فعالة للتنمية الصناعية، إذ أن توفر المرافق والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي في موقع واحد، يوفر على المستثمر الصناعي الوقت والإجراءات، والكلفة، ويسهل على الدولة رعايتها وحمايتها وتحفيزها وحماية البيئة فيها وحولها والرقابة على أدائها وتحقيق أهدافها في تسريع التنمية الاقتصادية وتوطين التكنولوجيا. بالإضافة إلى توفير فرص العمل والسلع التي يحتاجها السكان بل والتصدير للخارج. كما شكلت المناطق الصناعية حاضنة قوية للاستثمارات والخبرات ودعم الصادرات الصناعية سواء في التجارة البيئية أو إلى بقية أنحاء العالم.

وقد ساهمت هذه المناطق والمدن الصناعية في تنمية التعاون والتكامل التنموي العربي، إذ أن نسبة كبيرة من الاستثمارات في تلك المناطق قادمة من دول عربية أخرى. ويمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المدخل الأساسي لتشجيع تبادل السلع العربية وفي مقدمتها الصناعات العربية من خلال منح تلك السلع ميزات تفضيلية.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسياتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت قليلاً خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 67.6 في المائة عام 2010 إلى حوالي 64.1 في المائة عام 2014. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 21.1 في المائة عام 2010 إلى حوالي 20.9 في المائة عام 2014، كما انخفضت نسبة مساهمة دول أوروبا من حوالي 26.0 في المائة إلى حوالي 24.2 في المائة، ونسبة مساهمة دول شرق آسيا من حوالي 18.3 في المائة إلى حوالي 17.3 في المائة، خلال تلك الفترة. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 32.4 في المائة عام 2010 إلى حوالي 35.9 في المائة عام 2014. قد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 21.8 في المائة عام 2010 إلى حوالي 25.6 في المائة عام 2014، مع استقرار نسبي لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال الفترة ذاتها، ويعزى ذلك النمو إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية في تلك الدول لتمتعها بعوامل الجذب كقوة العمل المدربة وانخفاض كلفة العمل الحي وتوفر البنى الأساسية والسوق الاستهلاكية الواسعة والحريات الاقتصادية، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)  
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية  
خلال الفترة (2010-2014)

(نسب مئوية)

السنة	الدول الصناعية				الدول النامية				المجموع
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	أسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	
2010	21.1	26.0	18.3	2.2	67.6	21.8	5.8	1.6	3.2
2011	20.8	26.1	17.6	2.1	66.6	22.7	5.8	1.6	3.3
*2012	21.2	25.3	17.2	2.1	65.8	23.7	5.8	1.5	3.2
**2013	21.0	24.7	17.3	2.0	65.0	24.5	5.7	1.6	3.2
**2014	20.9	24.2	17.3	1.7	64.1	25.6	5.5	1.5	3.3

\* بيانات أولية. \*\* تقديرات

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (2015). "الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية".

### مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2010 – 2012، حوالي 13.6 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 15.0 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 29.1 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 10.9 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة استقراراً بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2011 مقارنة بعام 2010، قبل أن تتراجع بشكل محدود في عام 2012، بينما تراجعت خلال عامي 2011 و2012 عن مستواها في عام 2010 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين. وقد استقرت تلك النسبة بين عامي 2010 و2012 بالنسبة للدول النامية الأخرى، قبل أن تتحسن قليلاً في عام 2012، بينما تراجعت تدريجياً بالنسبة للدول العربية خلال تلك الفترة، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)  
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول  
(2010 – 2012)

(نسب مئوية)

الدول العربية	الدول النامية الأخرى	الصين	الدول الصناعية الناشئة	الدول الصناعية				السنة
				مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
9.6	10.9	29.5	15.4	13.8	20.7	13.6	11.2	2010
9.2	10.9	29.3	15.0	13.8	19.9	13.8	11.4	2011
9.1	11.0	28.4	14.5	13.3	19.2	13.5	11.2	*2012

\* بيانات أولية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، (2015). "الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية".

### صادرات الصناعة التحويلية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأثنى عشرة دولة عربية حوالي 110.8 مليار دولار وشكلت حوالي 8.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2013. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 42.5 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 38.4 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، يليها المغرب بحوالي 14.2 مليار دولار ثم مصر بحوالي 13.9 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 73.1 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 71.9 في المائة ثم المغرب بحوالي 65.0 في المائة، الملحق (13/4).

وشكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.7 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2013، ووصلت نسبتها إلى حوالي 79.1 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و 73.9 في المائة بالنسبة لأوروبا و 66.8 في المائة بالنسبة لأمريكا الشمالية، بينما بلغت حوالي 20.5 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و 18.5 في المائة بالنسبة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد تحسن بشكل ملحوظ في مختلف مناطق العالم في عام 2013 مقارنة بعام 2012، ما عدا في أمريكا الشمالية حيث تراجع قليلاً، وفي آسيا حيث لم يتغير. وقد تراوح معدل نمو تلك الصادرات بين حوالي 2 في المائة في أمريكا الشمالية وحوالي 9 في المائة في الشرق الأوسط، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)  
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)						
الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم	
20.5	79.1	18.5	73.9	66.8	64.7	النسبة من إجمالي الصادرات (2013)
13	9	7	4	5	6	معدل النمو (2013-2005)
3	3	3-	5-	5	0	معدل النمو (2012)
9	3	3	4	2	3	معدل النمو (2013)

المصدر: منظمة التجارة العالمية، (2014). "إحصاءات التجارة الدولية"

#### تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية

استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2012 – 2013، يمكن استقضاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن خمس عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية، والملابس، والمنتجات الإسمنتية، والمنتجات الحديدية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية، الملحق (14/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر التخصص الدولي، المعروف بمؤشر Blassa index، بهدف الوقوف على مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2013، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب وعمان ومصر، والمنسوجات والملابس الجاهزة في الأردن وتونس والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن



وتونس، والملح والكبريت في سورية والمغرب والأردن، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين وعمان، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا وعمان، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول رقم (6).

**الجدول رقم (6)**  
**مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2013)**

المنتج	الدولة وقيمة المؤشر
الأسمدة	الأردن: 32.3، المغرب: 25.0، عمان: 13.5، مصر: 11.8
المنسوجات والملابس الجاهزة	الأردن: 11.2، تونس: 10.7، المغرب: 9.2
الكيمواويات غير العضوية	المغرب: 10.6، الأردن: 8.6، تونس: 4.5
الملح والكبريت	سورية: 37.3، المغرب: 24.5، الأردن: 22.8
صناعة الأسماك	موريتانيا: 22.6، المغرب: 11.9، اليمن: 5.2
الألمنيوم	البحرين: 21.8، عمان: 4.8
منتجات الحديد الخام	موريتانيا: 52.4، عمان: 5.2
الجلود	جيبوتي: 26.2، سورية: 9.7

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO.

ونظراً لطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاسا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2012 و 2013 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يلاحظ الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لصناعة الأسماك في موريتانيا من 40.9 في عام 2012 إلى 22.6 في عام 2013، وبالنسبة للملح والكبريت في الأردن من 33.8 إلى 22.8 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في صناعة الأسماك في موريتانيا وفي الملح والكبريت في الأردن. ومن جهة أخرى، حدث تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، فقد ارتفعت قيمة المؤشر بصورة كبيرة بالنسبة للأسمدة في عمان من 4.9 في عام 2012 إلى 13.5 في عام 2013، وبالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 1.2 إلى 5.2 خلال الفترة ذاتها.